



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

ديسمبر | 2025

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

جدول المحتويات

3	موجز تنفيذي
---	-------------

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية لدولة الإمارات

5	1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7	2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9	3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

12	1-2 النمو الاقتصادي
14	2-2 التحليل القطاعي
16	3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18	1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19	2-3 التطورات المصرفية
20	3-3 تطورات قطاع التأمين
21	4-3 التطورات المالية

موجز تنفيذي

أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة مرونة قوية وسط حالة عدم اليقين العالمية، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 4.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025، مدفوعاً بالناتج القوي للقطاع غير النفطي، لا سيما في الخدمات المالية والتأمين والتصنيع والتشييد والبناء. وتظل الآفاق المستقبلية لدولة الإمارات قوية، مدعومة بارتفاع إنتاج النفط واستمرار الأداء القوي للأنشطة غير النفطية. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.0% في عام 2025، مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.9% وانتعاش القطاع النفطي بنسبة 5.4% من الانعكاس الأسرع من المتوقع لعمليات خفض إنتاج النفط بعد زيادات حصة أوبك+. وبالنسبة لعام 2026، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى 5.2%، مدفوعاً بنمو أقوى في كلا القطاعين النفطي وغير النفطي.

بلغت نسبة التضخم في دولة الإمارات 1.1% في الربع الثالث من عام 2025، حيث ظلت تكاليف الطاقة ضمن نطاق الانكماش، بينما استمرت أسعار المواد الغذائية في التراجع. وبناءً على ذلك، عدّل المصرف المركزي توقعاته للتضخم لعام 2025 باتجاه الانخفاض إلى 1.3% من 1.5%، بسبب التوجّهات المستمرة نحو الانخفاض في تكاليف النقل وأسعار السلع غير المرتبطة بالطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في عام 2026 بشكل طفيف إلى 1.8%، ويرجع ذلك أساساً إلى التأثيرات الأساسية الناجمة عن انخفاض التضخم في عام 2025.

ووفقاً لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي توسعاً بنسبة 3.2% في عام 2025، وهو ما يمثل تعديلاً باتجاه الارتفاع بنسبة 0.2 نقطة مئوية عن التقديرات الصادرة في يوليو. وتم تعديل توقعات النمو في الولايات المتحدة بنسبة 0.1 نقطة مئوية إلى 2.0% لعام 2025، مع توقع ارتفاع النمو بشكل طفيف إلى 2.1% في عام 2026، بدعم من انخفاض معدلات التعريفات الجمركية المطبقة، وتيسير الأوضاع المالية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في الاقتصادات المتقدمة الأخرى 1.6% في عام 2025، في حين من المتوقع أن تشهد منطقة اليورو توسعاً بنسبة 1.2%. وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يتباطأ النمو قليلاً إلى 4.2% في عام 2025، ثم إلى 4.0% في عام 2026. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتسارع النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ، من 2.2% في عام 2024 إلى 4.0% في عام 2025.

ويواصل التضخم العالمي مسار هبوطه التدريجي، مدفوعاً باعتدال أسعار الطاقة، وتخفيف الضغوط على سلسلة التوريد، والتأثيرات اللاحقة لتشييد السياسة النقدية سابقاً. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 5.7% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025، ثم إلى 3.7% في عام 2026. وفي وقت سابق من هذا العام، كان تأثير التضخم بسبب التعريفات الجمركية المفروضة في الآونة الأخيرة محدوداً، ويرجع ذلك لعوامل مؤقتة، بما في ذلك الشراء المسبق من قبل الأسر والشركات، وحالات تأخير تطبيق التعريفات، وهوامش أرباح مرتفعة للشركات. وساعد أيضاً انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الحد من التضخم العالمي، من خلال الحد من انتقال تأثير سعر الصرف. مع ذلك، ومع تلاشي هذه المصدات الاحتياطية المؤقتة، يشهد التضخم استقراراً في مستويات أعلى من تلك المستهدفة في العديد من الاقتصادات، وتظل توقعات التضخم هشة، الأمر الذي يُعقد جهود البنوك المركزية لتحقيق توازن بين استقرار الأسعار وتباطؤ النشاط الاقتصادي. ونتيجة لهذه الأوضاع، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض النطاق المستهدف للأموال الفيدرالية في اجتماعه في أكتوبر إلى 3.75% - 4.00%، مشيراً إلى ارتفاع مخاطر التطورات المعاكسة على التوظيف كأسباب رئيسية لمواصلة دورة التيسير النقدي.

وتماشياً مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفض المصرف المركزي سعر الفائدة الرئيسي إلى 4.15% في نهاية الربع الثالث، ثم إلى 3.90% في أكتوبر. وتبعت أسعار الفائدة في السوق في دولة الإمارات سعر الأساس، حيث انخفض متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) بمقدار 8 نقاط أساس بحلول نهاية الربع.

ويواصل القطاع المصرفي بدولة الإمارات أداءه القوي، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 18.1% على أساس سنوي ليصل إلى 5.2 تريليون درهم بنهاية الربع الثالث من عام 2025. وارتفعت محفظة القروض بنسبة 14.7% على أساس سنوي، والودائع بنسبة 15.4% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها. وحافظت البنوك على مصداقية قوية لرأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.4% في الربع الثالث من عام 2025، وتحسنت جودة الأصول، حيث تواصل نسبة صافي القروض المتعثرة مسارها التراجعي إلى 1.6%.

وأظهر قطاع التأمين بدولة الإمارات نمواً قوياً، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة وعدد وثائق التأمين بنسبة 13.7% و 6.9% على أساس سنوي، على التوالي، في الربع الثالث من عام 2025. وارتفعت المخصصات الفنية وإجمالي حقوق الملكية بنسبة 2.2% و 7.8% على التوالي، خلال الفترة ذاتها.

واكتسب سوق مبيعات العقارات السكنية بدولة الإمارات مزيداً من الزخم خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، مع معدلات نمو بأرقام مزدوجة في معاملات مبيعات العقارات السكنية، مما يعكس استمرار الطلب القوي، مدفوعاً بشكل أساسي بمبيعات الشقق.

وسجلت أسواق رأس المال نمواً مرتفعاً في الربع الثالث من عام 2025، حيث ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 37.9% على أساس سنوي، وارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 8.7% على أساس سنوي، وظلت فروقات مقايضات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي منخفضة، مما يؤكد ثقة المستثمرين القوية.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية لدولة الإمارات



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

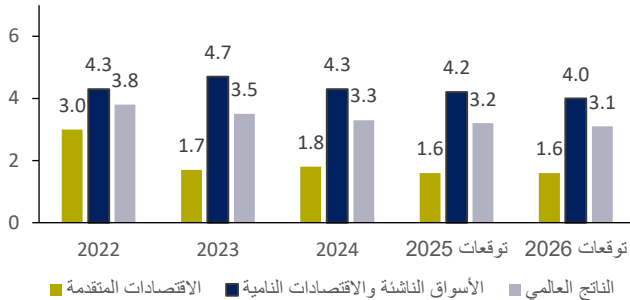
من المتوقع أن يبلغ النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي 4.0% في عام 2025، مع مزيد من التسارع إلى 4.5% في عام 2026

من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.6% في عامي 2025 و2026، في حين يُتوقع أن يبلغ النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية 4.2% و4.0% على التوالي

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.2% في عام 2025 ثم إلى 3.1% في عام 2026

الاقتصاد العالمي

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2025.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
3.1	3.2	3.3	3.5	3.8	الناتج العالمي
1.6	1.6	1.8	1.7	3.0	الاقتصادات المتقدمة
2.1	2.0	2.8	2.9	2.5	الولايات المتحدة الأمريكية
1.1	1.2	0.9	0.4	3.6	منطقة اليورو
1.3	1.3	1.1	0.4	4.8	المملكة المتحدة
0.6	1.1	0.1	1.2	1.0	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2025.

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.2% في عام 2025 حسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2025. ويعكس هذا تعديلاً نحو الارتفاع بواقع 0.2 نقطة مئوية عن توقعات يوليو، وسط التأقلم التدريجي مع التوترات التجارية وخفض بعض التعريفات الجمركية. ولم تتغير توقعات النمو لعام 2026 وبلغت 3.1%. وعلى الرغم من هذه التعديلات، من المتوقع أن يظل النمو العالمي أدنى من المتوسط في فترة ما قبل الجائحة، حيث تحيط مخاطر التطورات المعاكسة بالآفاق المستقبلية. كما قد يؤثر تفاقم حالة عدم اليقين بشأن السياسات النقدية وارتفاع النزعة الحمائية على الاستهلاك، والاستثمار، والإنتاجية، في حين قد تؤدي سياسات الهجرة الصارمة إلى تقييد عرض العمالة في الاقتصادات التي تعاني من الشيخوخة. وقد يؤدي ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تضخيم الضغوط المالية وزيادة تقلبات الأسواق. وعلى الرغم من ذلك، من الممكن أن يشهد النمو العالمي زيادة إذا أدت الاتفاقيات التجارية إلى تحسين التوقعات، وزيادة الإصلاحات، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي.

الاقتصادات المتقدمة

عقب التوسع بنسبة 1.8% في عام 2024، من المتوقع أن يشهد النمو في الاقتصادات المتقدمة اعتدالاً إلى 1.6% في عامي 2025 و2026. وتشهد التوقعات لعام 2025 ارتفاعاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية، في حين لم تتغير التوقعات لعام 2026 عن التقديرات الصادرة في يوليو. مع ذلك تظل الآفاق المستقبلية بشأن النمو غير متساوية في مختلف الاقتصادات المتقدمة.

وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 2.0% في عام 2025 ويظل مستقراً على نطاق واسع عند 2.1% في عام 2026، مما يعكس تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.1 نقطة مئوية لكلا العامين. كما يدعم التحسن الطفيف في الآفاق المستقبلية انخفاض معدلات التعريفات الجمركية المطبقة منذ أعلى مستوياتها في إبريل، والزخم المالي نتيجة لقانون "One Big Beautiful Bill Act" وتيسير الأوضاع المالية. ومع ذلك، من المتوقع أن تتراجع وتيرة النمو في عام 2024 وسط ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات النقدية، والعوائق التجارية، وتباطؤ نمو العمالة ومعدلات التوظيف.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة اليورو إلى 1.2% في عام 2025، ما يمثل تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية منذ يوليو، قبل أن يتراجع إلى 1.1% في عام 2026، ما يمثل تعديلاً باتجاه الانخفاض بمقدار 0.1 نقطة مئوية. وتعكس التوقعات لعام 2025 نمواً قوياً في إيرلندا، في حين يؤثر تزايد حالة عدم اليقين، وارتفاع التعريفات الجمركية على الآفاق المستقبلية. ومن المتوقع أن يحقق تحسناً الاستهلاك والتيسير المالي في ألمانيا بعض الدعم في عام 2026، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد حسب الإمكانيات المتوفرة.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، ارتفعت توقعات النمو بمقدار 0.1 نقطة مئوية إلى 1.3% في عام 2025، بدعم من النشاط الاقتصادي القوي في النصف الأول من العام، والبيئة الخارجية الأكثر ملاءمة مما كان متوقعاً سابقاً. ومن المتوقع أن يظل النمو ثابتاً عند 1.3% في عام 2026.

وفي أعقاب توسع ضعيف بنسبة 0.1% في عام 2024، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الياباني بنسبة 1.1% في عام 2025، ويعكس تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يوليو. ويعكس هذا التحسن النمو المستمر في الأجور، والذي يواصل دعم الاستهلاك الخاص. مع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 0.6% في عام 2026.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
4.0	4.2	4.3	4.7	4.3	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.0	2.4	3.4	3.2	3.0	البرازيل
4.2	4.8	5.0	5.4	3.1	الصين
6.2	6.6	6.5	9.2	7.6	الهند

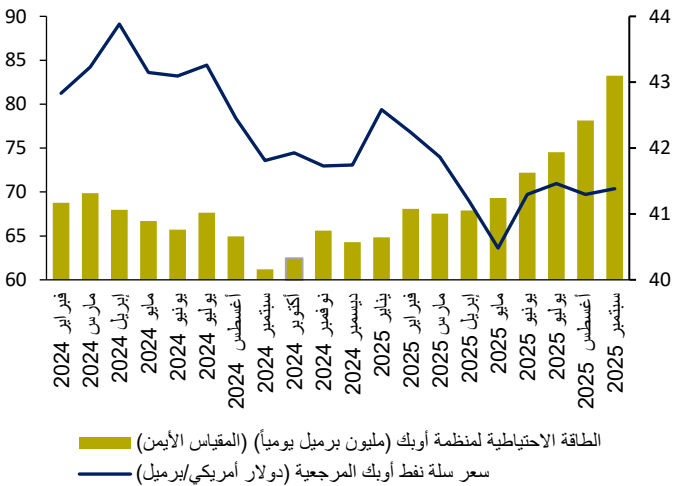
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2025.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
4.5	4.0	2.2	1.5	9.5	دول مجلس التعاون الخليجي
5.2	5.0	4.0	4.3	7.5	الإمارات
4.0	4.0	2.0	0.5	12.0	السعودية
6.1	2.9	2.4	1.5	4.2	قطر
3.9	2.6	-2.6	-1.7	6.8	الكويت
4.0	2.9	1.7	1.2	8.0	عُمان
3.3	2.9	2.6	3.9	6.2	البحرين

المصادر: المصرف المركزي، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2025. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2022 - 2024) والمصرف المركزي (2025 و2026). ملاحظات: يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح لمعدلات النمو في الدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. إنتاج النفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك+



المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول.

الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بشكل طفيف إلى 4.2% في عام 2025، مقارنة بنسبة 4.3% في عام 2024. يعكس هذا تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يوليو. ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى 4.0% في عام 2026، تماشياً مع التوقعات السابقة. وعلى الرغم من أنه لا تزال الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تتجاوز المتوسط العالمي، إلا أنه يظل الأداء متبايناً بدرجة كبيرة عبر المناطق.

وفي آسيا الناشئة والنامية، من المتوقع أن يبلغ النمو 5.2% في عام 2025، بارتفاع قدره 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة، قبل أن يتباطأ إلى 4.7% في عام 2026. وتظل الآفاق المستقبلية للنمو في الصين لعام 2025 دون تغيير، بسبب نتائج أقوى من المتوقع في الأرباع السابقة، مدفوعة بالتعجيل المُسبق للتجارة الدولية والاستهلاك المرن بدعم من التوسع المالي، والتي قابلت التأثيرات الناجمة عن تزايد حالة عدم اليقين والتعريفات الجمركية. كما تمت أيضاً المحافظة على التوقعات لعام 2026 عند نسبة 4.2%. وفي الهند، من المتوقع أن يتسارع النمو بشكل طفيف إلى 6.6% في عام 2025، ما يعكس تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يوليو، مما يعكس تأثيراً من الربع الأول القوي الذي عوّض أكثر من تأثير ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية المطبقة في الولايات المتحدة. كما تم تخفيض توقعات النمو لعام 2026 بمقدار 0.2 إلى 6.2%.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن يظل النمو ثابتاً عند 2.4% في عام 2025، ما يمثل تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يوليو. يعكس التحسن بالدرجة الأولى توقعات نمو أقوى للمكسيك. وبالنسبة لعام 2026، من المتوقع أن ينخفض النمو بشكل طفيف إلى 2.3%، وهو تعديل بالاتجاه الانخفاض بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التقديرات السابقة.

ومن المتوقع أن يتراجع النمو في أوروبا الناشئة والنامية بشكل حاد من 3.5% في عام 2024 إلى 1.8% في عام 2025، قبل أن ينتعش بشكل معتدل إلى 2.2% في عام 2026. وتظل هذه التوقعات دون تغيير عن التوقعات الصادرة في يوليو.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من 2.2% في عام 2024 إلى 4.0% في عام 2025، وذلك بدعم رئيسي من النمو الأسرع في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومن المُتوقع أن تظل القطاعات غير النفطية مرنة، بما في ذلك الخدمات المالية والتصنيع وتجارة الجملة والتجزئة، مدعومة بمبادرات التنويع الاقتصادي المستمرة، إلى جانب زيادة إنتاج النفط. ويواصل قطاعا السياحة والنقل المستفيدين من تطوير كبير للبنية التحتية أداء دور محوري في هذه المسيرة التحوّلية. وفي عام 2026، من المتوقع أن يشهد النمو مزيداً من التسارع إلى 4.5%، مدفوعاً بانتعاش إنتاج النفط والزخم المستدام في الأنشطة غير النفطية.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

تواجه البنوك المركزية مهام معقدة في المفاضلة بين التضخم المستمر وتباطؤ النشاط الاقتصادي

تختلف توجّهات التضخم واستجابات السياسة النقدية بين الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 5.7% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025 وإلى 3.7% في عام 2026

التضخم العالمي

وفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2025، من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من 5.7% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025، ثم إلى 3.7% في عام 2026. وفي البداية، كان تأثير التضخم نتيجة للتعريفات الجمركية محدوداً بسبب عوامل مؤقتة مثل الشراء المسبق من قبل الأسر والشركات، وحالات تأخير تطبيق التعريفات، وهوامش الربح القوية للشركات. بالإضافة لذلك، ساعد أيضاً انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في احتواء ضغوطات التضخم العالمي، من خلال الحد من انتقال تأثير سعر الصرف. مع ذلك، ومع تلاشي هذه المصداقات الاحتياطية المؤقتة، يشهد التضخم استقراراً في مستويات أعلى من تلك المستهدفة في العديد من الاقتصادات، وتظل توقعات التضخم هشة، الأمر الذي يُعقد جهود البنوك المركزية لتحقيق توازن بين استقرار الأسعار وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

الاقتصادات المتقدمة

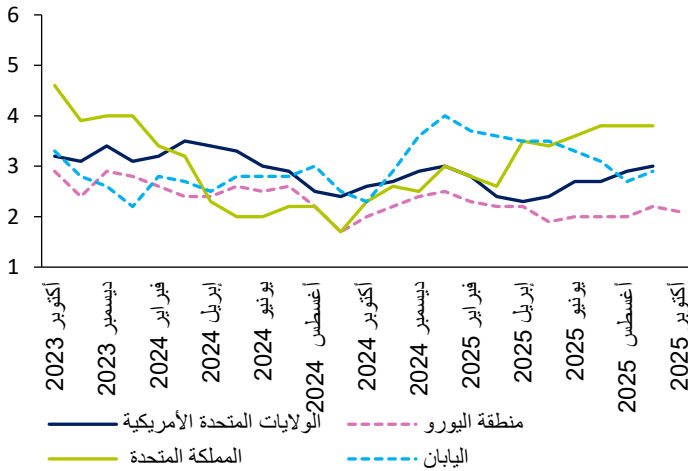
وفي الولايات المتحدة، ارتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الكلي إلى 3.0% على أساس سنوي في سبتمبر، ويرجع ذلك أساساً إلى مزيج من ارتفاع أسعار الطاقة، وتضخم أسعار المواد الغذائية باستمرار، وتكاليف المساكن والخدمات الأخرى التي لا تزال مرتفعة، والتي تشكل معاً حصة كبيرة في سلة مؤشر أسعار المستهلك. وقام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه في أكتوبر، مما أدى إلى خفض النطاق المستهدف للأموال الفيدرالية إلى 3.75% - 4.00% عقب خفض مماثل في سبتمبر، مشيراً إلى ارتفاع مخاطر التطورات المعاكسة على التوظيف كسبب رئيسي لمواصلة دورة التيسير النقدي.

وتراجع التضخم في منطقة اليورو إلى 2.1% على أساس سنوي في أكتوبر، مدعوماً بتباطؤ أسعار المواد الغذائية، وانخفاض تكاليف الطاقة، غير أن استمرار التضخم في الخدمات متسارعاً إلى 3.4% دفع البنك المركزي الأوروبي إلى إبقاء أسعار الفائدة في نوفمبر دون تغيير عند 2.0%.

وظلّ التضخم في المملكة المتحدة ثابتاً عند 3.8% على أساس سنوي في سبتمبر، مع ضغوط مستمرة من وسائل النقل والمطاعم، في حين استقر التضخم في الخدمات عند مستوى مرتفع بلغ 4.7%. وعلى الرغم من ذلك، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة عند 4.0% في نوفمبر، معتبراً أن خفض التضخم الأساسي يتواصل بسبب تراجع نمو الأجور، وضعف الاقتصاد، وأن المخاطر على هدف التضخم أصبحت الآن أكثر توازناً.

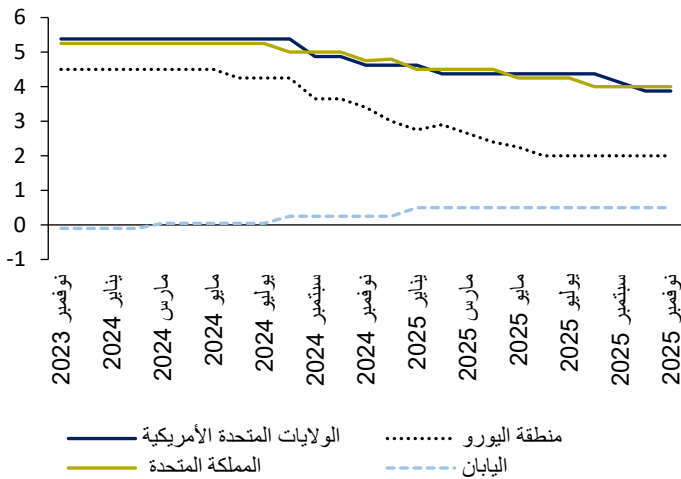
وفي اليابان، ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 2.9% على أساس سنوي في سبتمبر، مدفوعاً بانتعاش أسعار الكهرباء والغاز عقب انتهاء المعونات الحكومية، على الرغم من تراجع التضخم في المواد الغذائية تزامناً مع تراجع الارتفاع في أسعار الأرز إلى 49.2%. وفي اجتماعه في أكتوبر، حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به دون تغيير عند 0.5%، مُحافظاً على توقعاته للتضخم الأساسي بتراجع تدريجي نحو هدف 2% في السنوات المقبلة.

الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



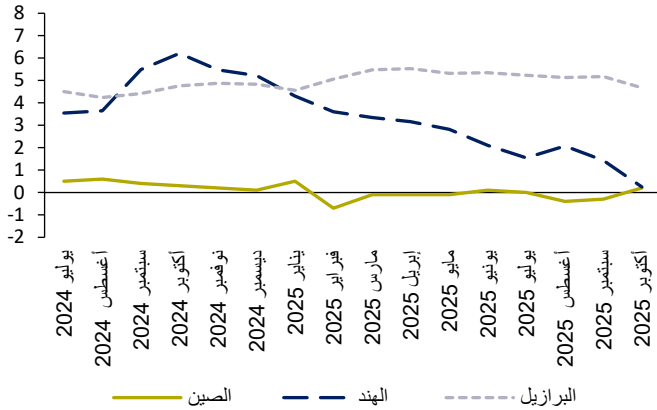
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



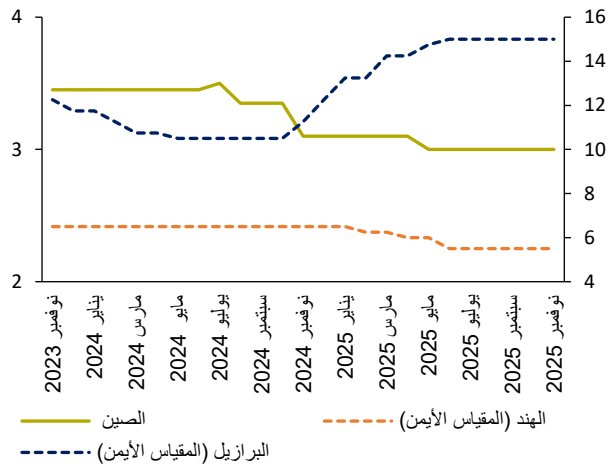
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



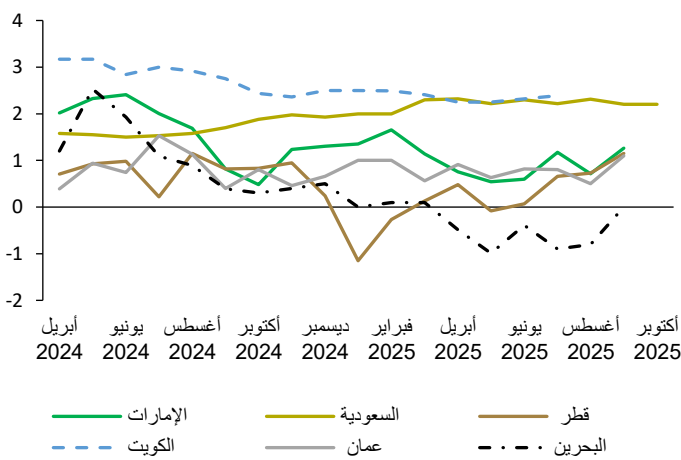
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، المركز الاتحادي للتقاسيم والإحصاء

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفع التضخم في الصين بنسبة 0.2% على أساس سنوي في أكتوبر 2025، مسجلاً أول زيادة منذ يونيو، وانتعاشاً من انكماش بنسبة 0.3% في سبتمبر، مدفوعاً بتضخم أقوى في المواد غير الغذائية، وانخفاض أقل في أسعار المواد الغذائية. وكان التعافي مدعوماً ببرامج التبادل الحكومية والإنفاق خلال العطلات، مما عزز الطلب المحلي ودفع التضخم الأساسي إلى أعلى مستوى له في 20 شهراً عند نسبة 1.2%. واستجابة لهذه الإشارات الأخيرة حول استقرار الطلب، ووسط بيئة نقدية عالمية متغيرة، حافظ بنك الشعب الصيني على أسعار الإقراض الرئيسية الخاصة به عند مستويات منخفضة قياسية في أكتوبر، مع الحفاظ على سعر الفائدة الأساسي للقروض لمدة عام عند نسبة 3.0% للشهر الخامس على التوالي.

وتراجع معدل التضخم للمستهلك في الهند إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 0.25% على أساس سنوي في أكتوبر، منخفضاً من 1.44% في سبتمبر، وإلى أقل بكثير من التوقعات، وذلك للشهر التاسع على التوالي أقل من هدف بنك الاحتياطي الهندي البالغ 4%، والثالث دون الحد المسموح به للانخفاض البالغ 2%. وكان الانخفاض مدفوعاً بانخفاض حاد في أسعار المواد الغذائية، مدعوماً بتحسين المحاصيل، إلى جانب انخفاض تضخم السلع بعد تعديل معدل ضريبة السلع والخدمات في سبتمبر وتخفيف تكاليف الإسكان. أبقى بنك الاحتياطي الهندي على سعر إعادة الشراء دون تغيير عند 5.50% في أكتوبر، بعد خفض تراكمي لـ 100 نقطة أساس في وقت سابق من العام، حيث أنه يدعم تراجع التضخم في مقابل حالة عدم اليقين في التجارة العالمية.

وتراجع التضخم في البرازيل إلى 4.7% على أساس سنوي في أكتوبر، مسجلاً أدنى مستوى له منذ يناير، مدفوعاً بزيادات أبطأ في أسعار المواد الغذائية، والإسكان، والسلع المنزلية. وعلى الرغم من هذا الاعتدال، أبقى البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة المرجعي دون تغيير عند 15.0% في نوفمبر، مشيراً إلى استمرار حالة عدم اليقين، وارتفاع توقعات التضخم لعامي 2025 و2026، ومخاطر التطورات من التضخم بأسعار الخدمات بمرونة، وتقلب أسعار الصرف. يؤكد القرار على الالتزام بضمان تقارب التضخم مع المستهدف، وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى استقرار الأسعار مقابل إشارات على اقتصاد محلي مُعتدل.

وظل التضخم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة بصفة عامة في أواخر عام 2025، على الرغم من تباين التوجهات الخاصة بكل دولة. واستقر معدل التضخم في المملكة العربية السعودية عند 2.2% على أساس سنوي في أكتوبر، مع ارتفاع تكاليف المواد الغذائية والخدمات والتي قابلها تراجع التضخم في الإسكان. وارتفع التضخم في قطر إلى 1.2% في سبتمبر، مدفوعاً بزيادات في السلع المتنوعة، والملابس، والتعليم، والمواد الغذائية. وارتفع التضخم في الكويت إلى 2.4% في يوليو وسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات، في حين بلغ التضخم في عُمان 1.1% في سبتمبر، بسبب ارتفاع تكاليف النقل، والخدمات. وفي البحرين، استقر التضخم عند 0.0% على أساس سنوي في سبتمبر مع تراجع التضخم في المواد الغذائية والإسكان، في حين ارتفعت أسعار التعليم والمطاعم.

وفي أكتوبر 2025، طبقت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي خفض سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك من خلال تعديل أو الحفاظ على أسعار الفائدة بما يتماشى مع أنظمتها النقدية. وخفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء القياسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.50%، وهو أدنى مستوى له في ثلاث سنوات تقريباً، في حين خفض مصرف قطر المركزي سعر الفائدة الأساسي إلى 4.6%. وأبقت عُمان والبحرين على أسعار الفائدة الخاصة بها دون تغيير عند 4.50% و4.75% على التوالي.

3-1 تطورات الأسواق العالمية

تحسّنت الأوضاع المالية العالمية، مع المحافظة على ثبات التوجّهات، على الرغم من تزايد حالات عدم اليقين

تباينت توجّهات السلع الأساسية، مدفوعة بالتحوّلات الواسعة في الطلب، والأوضاع العامة في السوق

نمو التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 23.3% على أساس سنوي، وبلغت 1,622 مليار درهم

الأوضاع المالية العالمية

شهدت الأوضاع المالية العالمية مزيداً من التحسن في الأشهر الأخيرة، مدفوعة باستقرار الرغبة في المخاطرة وتوجّهات المستثمرين. وارتفعت مؤشرات الأسهم في الأسواق المتقدمة والناشئة، مدعومة بالتفاؤل حول اتجاهات انخفاض التضخم، والرغبة القوية في الاستثمار المتواصل بقيادة الذكاء الاصطناعي، وتوقعات تخفيف السياسة النقدية. تقلصت فروقات الأسعار في الشركات ذات العائد المرتفع في المناطق الرئيسية، وظلّت تدفقات المحافظ الواردة إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مرنة، لا سيما في أسواق الدين. وفي الوقت نفسه، تواصلت السيطرة على التقلبات على الرغم من التطورات الجيوسياسية المعاكسة، وعدم اليقين بشأن الأفق الاقتصادي العالمية. مع ذلك، ساهم التباين الأخير في إشارات السياسة النقدية والعلامات على تجدد التوترات التجارية وتزايد المخاوف بشأن الاستدامة المالية في بعض الاقتصادات، في موقف أكثر حذراً من جانب المستثمرين. وعلى الرغم من أن الأوضاع لا تزال ملائمة على نطاق واسع، فإن استمرارها سيعتمد على توجّهات التضخم، ومصادقية السياسات النقدية، وتفاعل الأسواق مع التراجعات المحتملة للنمو.

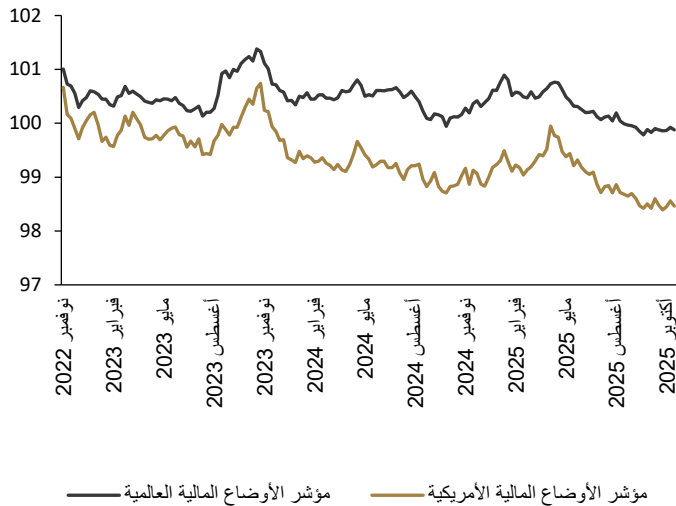
وفي الولايات المتحدة، أظهرت الأوضاع المالية إشارات على تجدد التيسير النقدي في الربع الثالث، ما يعكس انتعاشاً في أسواق الأسهم وانخفاضاً في علاوات المخاطر. وفي البداية، ارتفعت عوائد السندات بناء على بيانات التضخم القوية، لكنها تراجعت في الآونة الأخيرة مع تراجع المؤشرات في سوق العمل، وإشارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى موقف أكثر تشاؤماً. وارتفع الدولار الأمريكي بشكل طفيف، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع عدم اليقين من الناحية الجيوسياسية، واتساع الاختلافات من جانب السياسة النقدية. وبينما تظلّ توجّهات المستثمرين مواتية، تتواصل المخاطر مع بقاء التضخم ثابتاً أكثر مما كان متوقعاً، أو مع تصاعد التطورات الجيوسياسية، أو تعرضت تقييمات الأسهم لضغوط نتيجة المبالغة في توقعات طفرة الذكاء الاصطناعي. ونظراً لحالات عدم اليقين المستمرة بشأن مختلف مجالات النمو والمالية العامة والسياسات، تظلّ الأوضاع المالية عرضةً لمزيد من التأثير.

السلع الأساسية

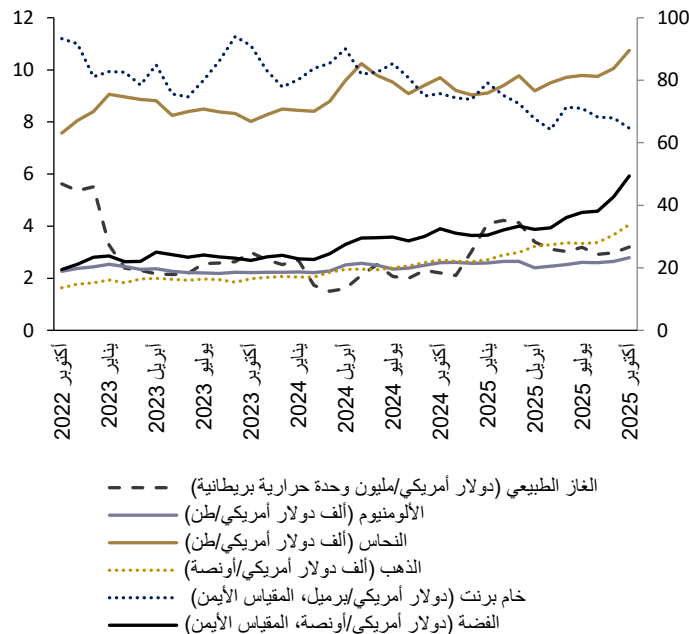
بلغ متوسط سعر خام برنت 64.7 دولار في أكتوبر، منخفضاً من 68.0 دولاراً في سبتمبر، ما يعكس تجدد الضغط على الأسعار. وكان الانخفاض مدفوعاً بمخاوف العرض الزائد عالمياً وضعف الطلب. وفي المقابل، ارتفعت أسعار هنري هب (Henry Hub) للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى 3.2 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أكتوبر، وهو أعلى بشكل طفيف من الأسعار في أغسطس البالغة 2.9 دولار، و3.0 دولار في يونيو - في إشارة إلى تحوّل مُعتدل في زخم السوق.

وبلغ متوسط سعر الذهب 4,058 دولاراً للأونصة في أكتوبر 2025، مُسجلاً زيادة قوية بنسبة 50.8% على أساس سنوي. وكان الدافع وراء الارتفاع القوي هو التطورات الجيوسياسية المتزايدة، والتوقعات المتزايدة بعمليات خفض إضافية في أسعار الفائدة الأمريكية، والطلب المرن على الملاذ الآمن. كما دعمت عمليات الشراء من قبل البنوك المركزية والتدفقات نتيجة للمضاربة زخم الصعود، مما دفع الأسعار لفترة وجيزة إلى أعلى من 4,350 دولاراً للأونصة في منتصف إلى أواخر أكتوبر. وسجلت الفضة أيضاً مكاسب قوية، مدعومة بالطلب القوي والإشارات على الندرة الفعلية في سوق السبائك في لندن. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار النحاس والألمنيوم بنسبة 11.1% و6.4% على أساس سنوي على التوالي، مدفوعة بالطلب العالمي القوي، وإعادة التخزين وسط تفاؤل بشأن السياسات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

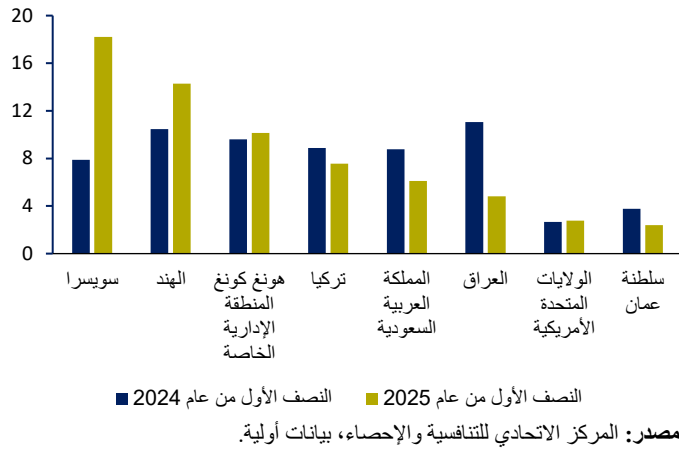
الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



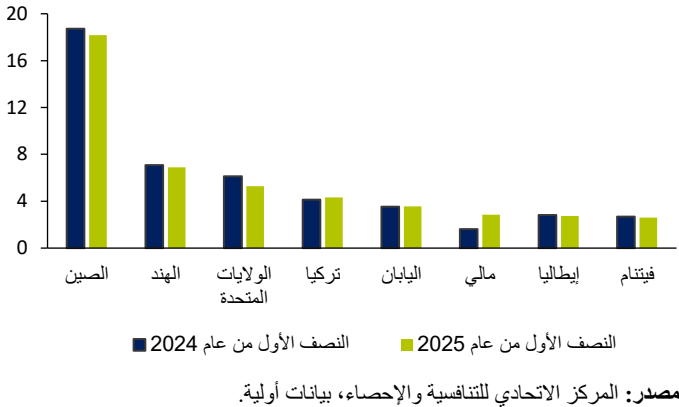
الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية



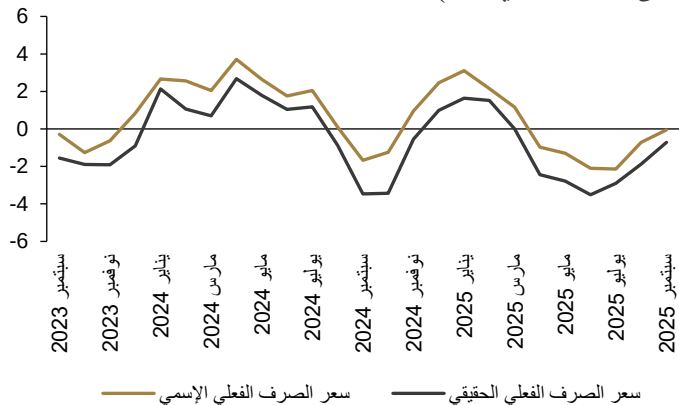
الرسم البياني 10.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



الرسم البياني 11.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



الرسم البياني 12.1. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية* (على أساس سنوي، %)



وخلال الربع الثالث من عام 2025، تراجعت أسعار المواد الغذائية وسط محاصيل كافية وإمدادات وفيرة، في حين تستمر المخاطر من انخفاض الطلب وتغير السياسات التجارية. وانخفض مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة 0.3% على أساس سنوي إلى 126.4 نقطة في أكتوبر، وهو أدنى مستوى له منذ يناير، مدفوعاً بانخفاضات على نطاق واسع في الحبوب، والألبان، واللحوم، والسكر، في حين سجلت الزيوت النباتية مكاسب معتدلة.

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفعت التجارة الخارجية للسلع غير النفطية بدولة الإمارات بنسبة 23.6% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025، لتبلغ 1,622 مليار درهم. وزادت الصادرات غير النفطية بنسبة 45.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024، لتصل إلى 360.1 مليار درهم. وكان هذا الأداء القوي مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صادرات الذهب، والألمونيوم، والمجوهرات. وبرزت سويسرا كأكبر وجهة للصادرات غير النفطية لدولة الإمارات، حيث شكلت 18.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تليها الهند (14.3%) وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة (10.2%). وظلّ الذهب على قائمة السلع المصدرة، حيث شكل 54.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية، يليه المجوهرات (5.0%) والألمونيوم (4.5%).

وارتفعت عمليات إعادة التصدير بنسبة 11.0%، وبلغت 332.6 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2025. وكانت المملكة العربية السعودية، بحصة بلغت 15.5%، الشريك الرئيسي لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (10.4%)، ثم الهند (6.8%). وشكلت معدات الاتصالات الحصة الأكبر من عمليات إعادة التصدير (20.1%)، بينما كان الألماس (8.9%) والمركبات (7.1%) أيضاً من بين أكثر السلع المعاد تصديرها.

وارتفعت الواردات بنسبة 21.5% خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 928.9 مليار درهم. وظلّت الصين الشريك الأكبر للواردات لدولة الإمارات، وشكلت 18.2% من إجمالي الواردات، تليها الهند (6.9%) ثم الولايات المتحدة (5.3%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 27.8% السلعة الرئيسية الأكثر استيراداً، بينما جاءت معدات الاتصالات (9.2%) والمركبات (6.2%) في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

سعر الصرف

انخفض سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يقارن العملة الوطنية في مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات، بنسبة 0.1% على أساس سنوي في سبتمبر، تماشياً مع ضعف الدولار الأمريكي. وانخفض أيضاً سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يُعدّل فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 0.7% على مدى الفترة ذاتها، مما يعكس تطورات مواتية في الأسعار المحلية.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً خلال عامي 2025 و2026

من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال العامين 2025 و2026 لاحقاً لتعديل حصص الإنتاج في أوبك+

من المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.0% في عام 2024 إلى 5.0% و5.2% في عامي 2025 و2026، على التوالي

الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت دولة الإمارات مرونة قوية وسط حالة عدم اليقين العالمية، والصراعات الإقليمية، وانخفاض أسعار النفط وازدياد تقلباتها. وحقق نمو الناتج تفوقاً على المتوسطات العالمية والإقليمية في السنوات الأخيرة. وفي النصف الأول من عام 2025، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً قوياً، مدفوعاً بأداء قوي في القطاعات غير النفطية، لا سيما في الخدمات المالية والتأمين، والتصنيع، والتشييد والبناء، والأنشطة العقارية، وتجارة الجملة والتجزئة، والسياحة والخدمات ذات الصلة. كما نما الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الأول، وتوسّعاً بنسبة 4.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025، بلغ متوسط إنتاج النفط 3.035 مليون برميل يومياً، بزيادة بنسبة 3.7% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. كما أصبح انتعاش إنتاج النفط، مدفوعاً بتعديل متسارع في الإنتاج الفعلي بعد تعديل حصص الإنتاج لدولة الإمارات نحو الارتفاع، جلياً أكثر وتحديداً من يونيو 2025، ووصل أعلى مستوى له خلال التسعة أشهر الأولى من العام، في سبتمبر، بمعدل نمو 14.1% على أساس سنوي. في الوقت نفسه، شهد إنتاج الغاز المحلي توسعاً بنسبة 5% في الربع الثالث من عام 2025، محققاً انتعاشاً من انخفاض سنوي بنسبة 2.6% في الربع الثاني من 2025، مدفوعاً بالطلب القوي، حيث حققت مبيعات الغاز نمواً بنسبة 4.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

سجل النصف الأول من عام 2025 نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، ليلعب 5.3% على أساس سنوي في الربع الأول من 2025، ومزيجاً من الارتفاع إلى 6.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2025. تشمل القطاعات الخمسة الأولى التي تفوق هذا النمو الخدمات المالية وخدمات التأمين (مساهمة بمقدار 1.1 نقطة مئوية في النصف الأول من 2025)، والتصنيع (1.0 نقطة مئوية) والتشييد والبناء (0.9 نقطة مئوية) وتجارة الجملة والتجزئة (0.6 نقطة مئوية) والأنشطة العقارية (0.5 نقطة مئوية). أما القطاعات الإحدى عشر المتبقية، وحصلتها 36.6%، فقد ساهمت بنحو 1.7 نقطة مئوية في نمو القطاع غير النفطي.

الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي

لا تزال الآفاق المستقبلية لدولة الإمارات قوية، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدعم من ارتفاع إنتاج النفط، والنمو القوي في القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي توسعاً بنسبة 5.0% في عام 2025، مدفوعاً بنمو قوي في القطاع غير النفطي بنسبة 4.9% ونمو بنسبة 5.4% في القطاع النفطي، وهو انتعاش من نسبة 4% في عام 2024، بعد انعكاس أسرع من المتوقع في عمليات خفض إنتاج النفط، بعد آخر زيادة في حصة أوبك+. وبالنسبة لعام 2026، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى 5.2%، مدفوعاً بنمو أقوى في القطاع النفطي بنسبة 6.7%، وتوسع القطاع غير النفطي بنسبة 4.7%.

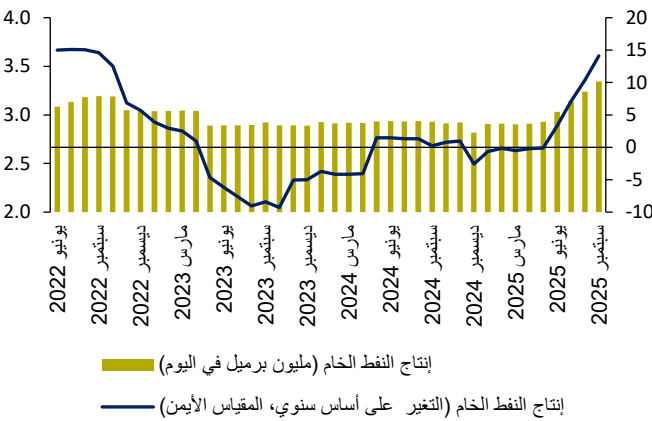
تتسم التوقعات على المدى المتوسط باتزانها على نطاق واسع، مدعومة بنشاط أقوى من المتوقع في القطاع غير النفطي، ومواصلة اعتماد الذكاء الاصطناعي الذي يُمكن أن يعزز الإنتاجية، وأوضاع عالمية أكثر ملاءمة. إلا أنّ تراجع الطلب الخارجي بشكل طفيف أو التحولات في الأوضاع المالية أو أوضاع سوق الطاقة العالمية، يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن قوة العوامل الأساسية المحلية يمكن أن تساعد على التخفيف من هذه المخاطر.

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
5.2	5.0	4.0	4.3	7.5	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
6.7	5.4	1.0	-3.0	8.9	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
4.7	4.9	5.0	7.0	7.0	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2024-2022) والمصرف المركزي للأعوام (2025-2026).

الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

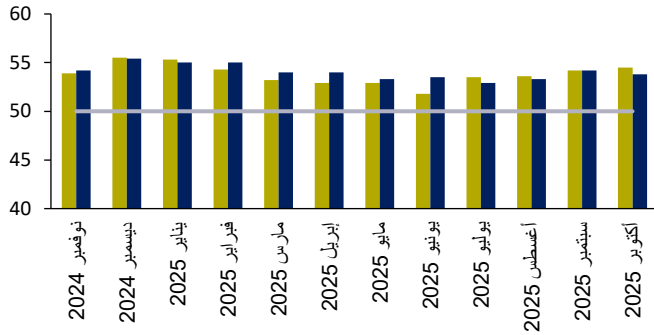
الجدول 2.2. القطاعات الخمسة الأولى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في النصف الأول من عام 2025

القطاعات	الحصص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	النمو (على أساس سنوي، %)	المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي (نقطة مئوية)
الخدمات المالية والتأمين	13.6	8.3	1.1
التصنيع	13.6	7.0	1.0
التشييد والبناء	11.5	7.9	0.9
تجارة الجملة والتجزئة	16.4	3.4	0.6
الأنشطة العقارية	7.7	6.5	0.5
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	100.0	5.7	5.7

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي.

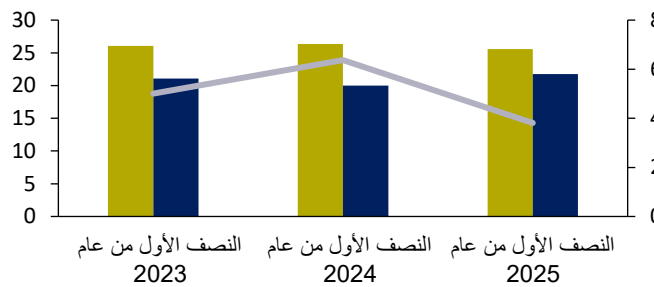
مؤشر مديري المشتريات

الرسم البياني 2.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات



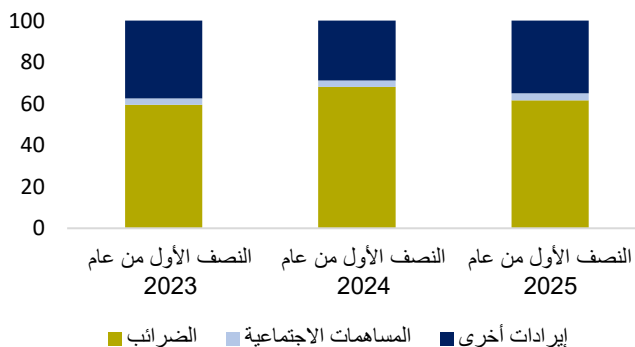
المصدر: ستاندرد آند بورز العالمية.

الرسم البياني 2.3. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي.

الرسم البياني 2.4. هيكل الإيرادات المالية في دولة الإمارات كحصة من إجمالي الإيرادات (%)



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمصرف المركزي.

واصل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات زخمه القوي في أكتوبر 2025، مما يدل على مرونته وسط تراجع بسيط عالمياً. وتراجع مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات بشكل طفيف إلى 53.8 من 54.2 في سبتمبر، لكنه ظل أعلى بكثير من الحد الفاصل المحايد البالغ 50، وأقوى من القراءات خلال الأشهر من مايو إلى أغسطس، مما يشير إلى استمرار التوسع. وكان النمو مدعوماً بالطلب المحلي القوي، في حين ارتفعت طلبات التصدير بشكل طفيف فقط. وفي دبي، شهدت بيئة الأعمال مزيداً من التحسن، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 54.5، وهو أعلى مستوى له منذ يناير 2025، مدفوعاً بانتعاش الإنتاج والنمو المستدام في الوظائف الجديدة. وكانت الشركات قد أعلنت عن ضغوط معتدلة في التكلفة، وارتفاع طفيف في أسعار الإنتاج، في حين استمر التوظيف في توسعه بوتيرة ثابتة.

التوظيف والأجور

ارتفع متوسط عدد الموظفين المشمولين في نظام حماية الأجور¹ لدى المصرف المركزي بنسبة 13.9% على أساس سنوي في سبتمبر 2025، في حين كان متوسط نمو الأجور هامشياً وبلغ 0.3% على أساس سنوي². وبصفة عامة، تدعم تطورات التوظيف النشاط القوي في الأعمال، مع وجود مخاطر محدودة نتيجة للتضخم، حيث يظل متوسط الأجور مستقراً.

الإيرادات والمصروفات الحكومية

حافظت دولة الإمارات على فائض في الميزانية الحكومية العامة في النصف الأول من عام 2025، حيث ظلت إيجابية عند نسبة 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 6.4% قبل عام)، مما يدل على استمرار الانضباط المالي. ويعكس تضائل الفائض مزيجاً من الأداء المستقر للإيرادات على نطاق واسع إلى جانب نمو أسرع في المصروفات العامة.

وارتفع إجمالي الإيرادات بشكل طفيف بنسبة 0.4% على أساس سنوي، لكنه انخفض قليلاً كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، من 26.4% إلى 25.6%، ما يعكس نمواً اسمياً معتدلاً مقارنة بالاقتصاد على نطاق أوسع. وانخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 9.1% على أساس سنوي (من 18.0% إلى 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، قابلها جزئياً ارتفاع المساهمات الاجتماعية (+8.4%) وزيادة قوية في الإيرادات الأخرى (+22.0)، مما يشير إلى أنه كان لمصادر الإيرادات غير الضريبية والمتنوعة دوراً بارزاً أكثر في تحقيق الاستقرار.

كما زادت المصروفات الحكومية بنسبة 12.7% على أساس سنوي من 20.0% إلى 21.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تسجيل إنفاق أعلى في العديد من الفئات، بما في ذلك تعويضات الموظفين (+5.4%)، واستخدام السلع والخدمات (+13.8%)، ومدفوعات الفائدة (+11.6%)، والنفقات الرأسمالية (+29.9%)، مما يشير إلى أولويات الإنفاق التشغيلي والتنموي. وفي الوقت نفسه، شهدت الإعانات انخفاضاً كبيراً (-62.9%)، بينما ارتفعت المصاريف الأخرى بشكل حاد (+191.9%)، مما ساهم في الزيادة العامة في إجمالي الإنفاق.

واعتمد مجلس الوزراء في دولة الإمارات الميزانية الاتحادية للسنة المالية 2026، وتم تحديد الإيرادات والنفقات المقدرة بـ 92.4 مليار درهم، وهي الأكبر في تاريخ الدولة. وتعكس الميزانية زيادة بنسبة 29% تقريباً في كلا الإيرادات والنفقات مقارنة بخطة عام 2025. ويركز التخصيص على القطاعات ذات الأولوية مثل التنمية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية (37% من الإجمالي)، والشؤون الحكومية (29%)، والاستثمارات المالية (17%)، والبنية التحتية (3%)، مع تركيز استراتيجي على التنمية المتوازنة، والتمويل المستدام، وإحداث القيمة على المدى البعيد.

¹ البيانات هي كما في 17 نوفمبر 2025.

² تم حساب معدلات النمو الخاصة بالتوظيف ومتوسط الأجور باستخدام المتوسط المتحرك لمدة 3 شهور.

2-2 التحليل القطاعي

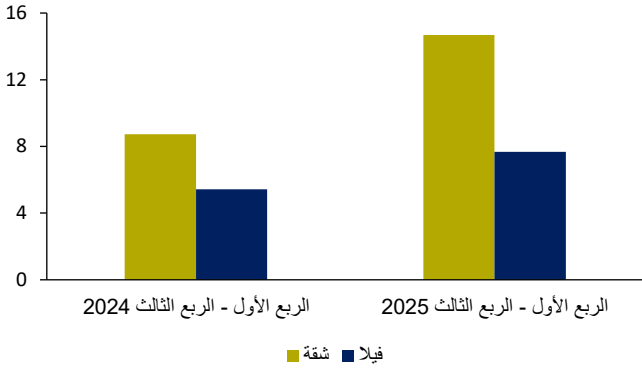
أظهر قطاع العقارات السكنية في دولة الإمارات نمواً مرناً في المعاملات، مدعوماً بالطلب المحلي المستدام والاستثمار العالمي

يظل قطاعا الطيران والسياحة الدافعان الرئيسيان للتنوع في دولة الإمارات، مع تسجيل رقم قياسي في أعداد المسافرين

استقبلت دبي 13.95 مليون زائر في الأشهر من يناير إلى سبتمبر 2025، بزيادة قدرها 5% على أساس سنوي.

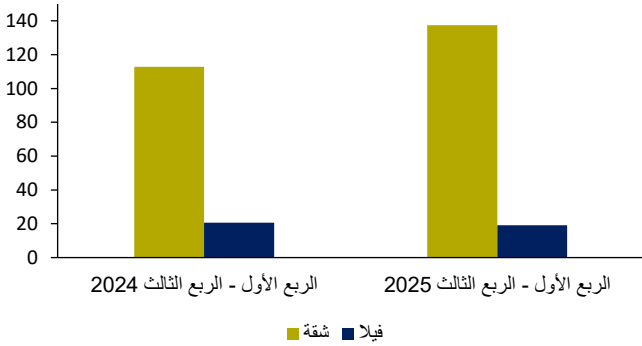
العقارات السكنية

الرسم البياني 5.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية والرهن العقارية في أبوظبي (بالآلاف)



المصدر: مركز أبوظبي العقاري.

الرسم البياني 6.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية والرهن العقارية في دبي (بالآلاف)



المصدر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي.

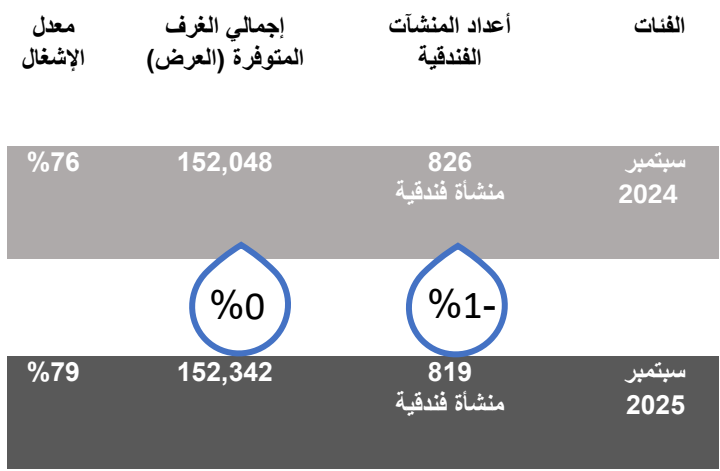
اكتسب سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات مزيداً من الزخم خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، حيث سجلت كل من أبوظبي ودبي زيادات في النشاط الكلي للمعاملات، مما يشير إلى ثقة مستدامة من المقيمين والمشتريين من دول العالم، ورغبة في الاستثمار على المدى الطويل. وكان النمو في أبوظبي مدعوماً بالتوسع القوي في كل من العقارات الجاهزة وعلى الخارطة، وحافظت دبي على معاملات أعلى، لا سيما في سوق الشقق والمشتريات الممولة بالرهن العقاري.

وسجلت أبوظبي زيادة بنسبة 57.9% على أساس سنوي في إجمالي مبيعات العقارات السكنية ومعاملات التمويل العقاري خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، مع نمو ملحوظ في جميع أنواع العقارات وفئات المبيعات. وارتفعت معاملات مبيعات الفلل في كل من العقارات على الخارطة (+19.5%) والجاهزة (+45.0%)، في حين تسارع نشاط مبيعات الشقق بشكل ملحوظ، مع زيادة المبيعات على الخارطة بنسبة 65.0% وتوسع المبيعات الجاهزة بنسبة 33.4%. ويشير التحسن المتزامن مع الطلب على العقارات الجاهزة وعلى الخارطة إلى عمق متوازن في السوق، مدعوماً بقاعدة مستثمرين متنامية وعروض مدروسة موجهة للمجتمع ذات جودة عالية. سجلت معاملات التمويل العقاري نمواً أقوى خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، حيث نمت قروض التمويل العقاري للشقق بنسبة 116.9%، أي أكثر من الضعف، في حين ارتفعت قروض التمويل العقاري للفلل بنسبة 56.5%.

كما ارتفعت معاملات المبيعات السكنية في دبي، مسجلة نمواً بنسبة 17.2% على أساس سنوي خلال نفس الفترة، وكان ذلك مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع مبيعات الشقق والارتفاع الملحوظ في معاملات الرهن العقاري. وارتفعت قيمة معاملات الفلل بنسبة 10% مدفوعة بزيادة قوية بنسبة 13% في قيمة معاملات العقارات الجاهزة حالياً. وارتفعت مبيعات الشقق، مع زيادة مبيعات الوحدات الجاهزة بنسبة 5.7% وتلك على الخارطة بنسبة 29.2%. وزاد نشاط التمويل العقاري في كلا النوعين من العقارات، مع ارتفاع التمويلات العقارية للفلل بنسبة 6.1% وتوسع تمويل الشقق بنسبة 22.5%، مما يسلط الضوء على استمرارية الاهتمام من طرف المستخدم النهائي.

السياحة والضيافة

الرسم البياني 7.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي (تراكمي لمدة 3 أشهر)



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

يمارس قطاعا السياحة والضيافة دوراً حيوياً في تعزيز النشاط غير النفطي بدولة الإمارات، بالاستفادة من عدة مبادرات من استراتيجية الإمارات للسياحة 2031. وحافظ قطاع السياحة في دبي على زخمه القوي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025، وذلك من خلال جذب 13.95 مليون زائر، بزيادة بنسبة 5% عن الفترة نفسها من عام 2024. ويُسلط هذا النمو المستدام الضوء على قوة دبي المستمرة كوجهة سياحية عالمية رائدة.

وفي دبي، حافظ قطاع الضيافة أيضاً على مرونته، حيث بلغت نسبة إشغال الفنادق 79% في سبتمبر 2025، بارتفاعاً من نسبة 76% قبل عام. يعكس هذا التحسن، إلى جانب الأداء القوي للإيرادات، القوة المستمرة عبر قطاعات السوق الرئيسية، وفعالية الجهود المتواصلة لتعزيز تجارب الزوار. وبصفة عامة، تعزّز هذه التطورات الدور الحيوي للسياحة في دعم النمو الاقتصادي غير النفطي.

النقل الجوي

واصل قطاع الطيران في أبوظبي توسعه في الربع الثالث من عام 2025، حيث استقبل 8.49 مليون مسافر بين شهري يوليو وسبتمبر، بزيادة قدرها 10.1% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. وظلّ مطار زايد الدولي الدافع الرئيسي لهذا النمو، حيث تعامل مع 8.35 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 10.4% على أساس سنوي. وكان ارتفاع عدد المسافرين مدعوماً بارتفاع نشاط الرحلات الجوية، حيث بلغ إجمالي حركة الطائرات عبر مطارات أبوظبي الخمسة 67,035، أي بزيادة بنسبة 6%. واستحوذ مطار زايد الدولي على 49,073 رحلة خلال هذه الفترة، بزيادة بنسبة 5.9% عن العام السابق، مما يؤكد الدور المُتنامي للمطار كمركز إقليمي رئيسي.

واصل مطار دبي الدولي زخمه القوي في الربع الثالث من عام 2025، حيث حقق أقوى أداء ربع سنوي حتى الآن من خلال استقبال 24.2 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 1.9% على أساس سنوي. وقد أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الحركة الجوية خلال التسعة أشهر الأولى إلى 70.1 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 2.1% على أساس سنوي، مما يدل على قوة دبي المستمرة كمركز عالمي للسفر والأعمال. وحققت الحركة الجوية في مطار دبي الدولي على مدى اثني عشر شهراً مستوى جديداً بلغ 93.8 مليون مسافر، بدعم من متوسط 213 مسافراً لكل رحلة.

ويظلّ قطاعا الطيران والسياحة في دولة الإمارات ركيزتين رئيسيتين للاقتصاد غير النفطي الذي يشهد تطوراً في الدولة. ويعكس الارتفاع المطرد في حركة المسافرين وأعداد الزوار نجاح الجهود المستمرة لتوسيع الحركة الجوية، وتحسين خدمات الضيافة، وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للسفر والأعمال. ويدعم النمو المستمر للطيران والسياحة النشاط الاقتصادي والتنويع على نطاق واسع.

2-3 التضخم

تسارع معدل التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع الثالث إلى 1.1% على أساس سنوي، مرتفعاً من 0.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025

أدى انخفاض التضخم في أسعار الغذاء والنقل إلى تعويض ارتفاع التضخم في أسعار المساكن

خفّض المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم في دولة الإمارات إلى 1.3% لعام 2025، في حين حافظ على توقعاته عند 1.8% لعام 2026

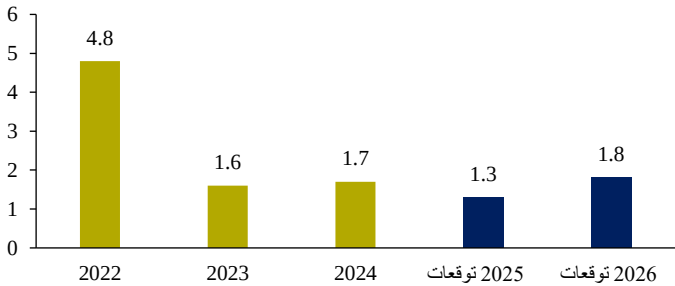
التضخم الكلي

الجدول 3.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الأوزان	
1.1	0.6	1.4	100.0	جميع البنود
3.7	4.1	3.9	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
-4.0	-9.5	-3.3	12.7	النقل
-0.2	0.1	0.4	12.0	الأغذية والمشروبات
1.6	1.5	1.6	7.6	التعليم
0.0	-0.6	-0.6	5.9	المعلومات والاتصالات
-2.7	-0.4	-0.2	5.2	الأقمشة والملابس والأحذية
1.9	-0.1	-1.8	5.1	الأثاث والسلع المنزلية
2.3	2.9	2.8	4.9	سلع وخدمات متفرقة
1.1	1.4	0.5	4.6	المطاعم والفنادق
0.9	6.4	6.7	3.1	الترفيه والثقافة
0.2	0.4	0.4	2.2	الرعاية الصحية
3.2	5.1	4.0	1.3	التأمين والخدمات المالية
1.8	1.4	1.5	0.2	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 8.2. الآفاق المستقبلية للتضخم في دولة الإمارات (مؤشر مديري المشتريات، %)



المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2024-2022) والمصرف المركزي للأعوام (2026-2025).

تسارع التضخم الكلي في دولة الإمارات إلى 1.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بـ 0.6% في الربع السابق. وتُعزى الزيادة أساساً إلى انخفاض حدة الانكماش في مكوّن النقل والمساهمة الأقوى لبند الأثاث والسلع المنزلية.

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025، بلغ متوسط التضخم 1.0%، مما يشير إلى بيئة أسعار مستقرة بشكل عام على الرغم من التقلبات ربع السنوية. وعلى مستوى الإمارة، سجلت أبوظبي متوسط معدل بلغ 0.0%، في حين بلغ متوسط التضخم في دبي 2.7% خلال نفس الفترة.

وقد ارتفعت أسعار المساكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، والمرافق الأخرى، والتي تشكّل 35.1% في سلة المستهلك، بنسبة 3.7% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025، وهي أقل بشكل طفيف من الزيادة بنسبة 4.1% على أساس سنوي المسجّلة في الربع الثاني من عام 2025. وفي المقابل، انخفض التضخم في النقل بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025، وعلى الرغم من أن التكاليف في قطاع النقل ظلّت أقل من العام السابق، كان الانخفاض أقل من النسبة المُعلن عنها في الربع الثاني من عام 2025، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تأثيرات الأساس من أسعار الوقود.

وبالنسبة للمواد الغذائية والمشروبات، وهي ثالث أكبر مجموعة في سلة المستهلك، تباطأ التضخم بشكل كبير في الربع الثالث من عام 2025، حيث دخل المنطقة السلبية عند -0.2%، بانخفاض من 0.1% في الربع الثاني من عام 2025. يعكس هذا التحوّل التيسير المستمر لأسعار المواد الغذائية عالمياً. وواصلت مكونات المنسوجات والملابس والأحذية توجّوها للانكماش، حيث انخفضت بنسبة 2.7% في الربع الثالث. كما تراجعت معظم المكونات الأخرى، ذات أوزان أقل في سلة المستهلك، بشكل طفيف خلال الربع الثالث من عام 2025.

الآفاق المستقبلية للتضخم

عدّل المصرف المركزي توقعاته للتضخم لعام 2025 باتجاه الانخفاض من 1.5% إلى 1.3% من التقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر في سبتمبر، ليعكس تطورات الأسعار الأخيرة، ونتائج التضخم منذ بداية العام حتى تاريخه، والتي كانت أقل من المتوقع. ويأتي التعديل باتجاه الانخفاض بشكل أساسي من انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية، مما خفف من ضغوط التكلفة. وبقيت توقعات التضخم لعام 2026 دون تغيير عند 1.8%، ويرجع ذلك أساساً إلى تأثير الأساس الناجم عن انخفاض التضخم المتوقع لعام 2025.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

سجلت المجاميع النقدية ن1، ون2، ون3 نمواً في الربع الثالث من عام 2025، بنسب 15.2% و15.1% و14.8% على التوالي، على أساس سنوي

في الربع الثالث من عام 2025، خفض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الأساس إلى 4.15% ثم إلى 3.90% في أكتوبر

تضاءلت الفجوة بين سعر الإقراض بالدرهم لليلة الواحدة وسعر الأساس في الربع الثالث من عام 2025، ليعكس ذلك استحداث تسهيلات المرابحة لليلة واحدة

المجاميع النقدية

تواصل النمو القوي في العرض النقدي في الربع الثالث لعام 2025، حيث ارتفع العرض النقدي ن1 بنسبة 15.2% على أساس سنوي، ليبلغ 1,033 مليار درهم في نهاية سبتمبر 2025. ويعكس هذا النمو زيادة بنسبة 15.5% على أساس سنوي في الودائع النقدية، والتي تُشكل 85.9% من المعروض النقدي ن1، وارتفاعاً بنسبة 13.5% على أساس سنوي في النقد المتداول خارج البنوك، والذي يُشكل 14.1% من العرض النقدي ن1. وسجل العرض النقدي ن2 نمواً بنسبة 15.1% على أساس سنوي ليصل إلى 2,589 مليار درهم، وارتفعت الودائع شبه النقدية بنسبة 15.0% على أساس سنوي، مما يُمثل 60.1% من العرض النقدي ن2. بالإضافة لذلك، شهد العرض النقدي ن3 توسعاً بنسبة 14.8% على أساس سنوي، ليصل إلى 3,123 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بنسبة 13.6% على أساس سنوي في الودائع الحكومية، والتي تُمثل 17.1% من العرض النقدي ن3.

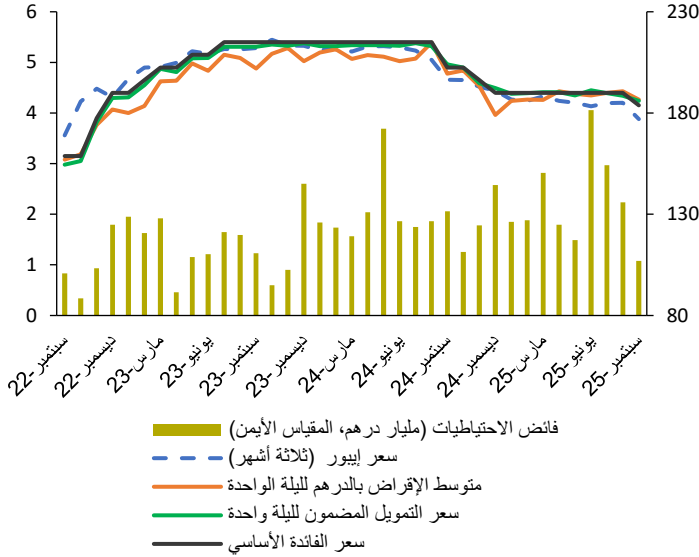
أسعار الفائدة

تماشياً مع إجراءات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفض مصرف المركزي سعر الفائدة الرئيسي الخاص به (سعر الفائدة الأساسي) إلى 4.15% في نهاية الربع الثالث من 4.40% في نهاية الربع الثاني. وتم أيضاً تخفيض سعر الفائدة الأساسي في أكتوبر إلى 3.90% بعد اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC). وتبعت أسعار الفائدة في السوق في دولة الإمارات سعر الفائدة الأساسي، حيث انخفض سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA) بمقدار 8 نقاط أساس بحلول نهاية الربع. كما انخفض سعر إيبور لمدة 3 أشهر - وهو معيار مقارنة للقروض والمشتقات بسعر فائدة متغير - بمقدار 26 نقطة أساس.

وانخفض الرصيد المجمع للبنوك بمقدار 68.9 مليار درهم في الربع الثالث، وبلغ 361.5 مليار درهم، مما أدى إلى دفعة نقدية سلبية بصفة عامة. ويُعزى هذا في المقام الأول إلى العمليات النقدية، التي أدت إلى خصم 43.1 مليار درهم، مما يعكس صافي إصدارات أذونات نقدية وشهادات إيداع إسلامية. وتم إجراء خفض آخر من زيادة قدرها 26.7 مليار درهم في رصيد حساب الدولة بسبب مدفوعات ضريبة الشركات، وقابل هذا جزئياً انخفاضاً في العملة المتداولة، وأدى انخفاض الرصيد المجمع إلى انخفاض فائض السيولة لدى البنوك، والذي بلغ أقل من 100 مليار درهم بنهاية الربع. مع ذلك، ظلت أسعار الفائدة لليلة واحدة مثبتة بشكل جيد على السعر الأساسي، كدلالة على استمرار وفرة السيولة على مستوى النظام. وزاد كل من الرصيد المجمع للبنوك وفائض السيولة منذ بداية الربع الثالث بسبب استحقاق الأذونات النقدية.

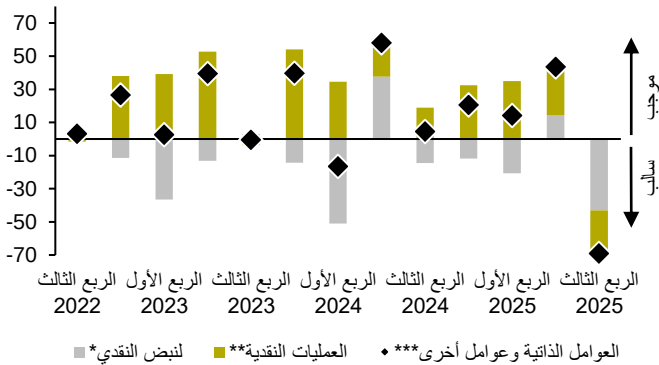
وانخفض منحني عائد الأذونات النقدية من الربع الثاني إلى الربع الثالث، تماشياً مع تحركات عوائد سندات الخزنة الأمريكية. وكان ذلك متوافقاً مع خفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية، وكذلك التوقعات باستمرار تيسير السياسة النقدية. وانخفضت عوائد الأذونات النقدية أيضاً في أكتوبر، لتعكس خفض سعر الفائدة في ذلك الشهر، وارتفعت الأذونات النقدية القائمة إلى 262.7 مليار درهم في نهاية سبتمبر، من 225.7 مليار درهم في نهاية يونيو.

الرسم البياني 1.3. أسعار الفائدة (%) وفائض الاحتياطات في النظام المصرفي



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

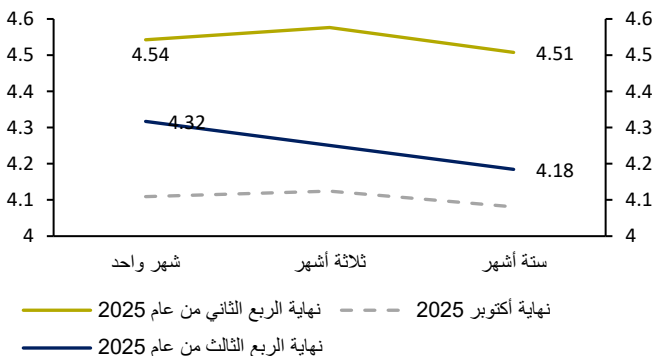
الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي



المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: * العمليات النقدية الهيكلية والدقيقة (الأذونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات الصرف الأجنبي)؛ ** عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي تدفقات رأس المال، وعوامل أخرى)؛ *** يعكس الدافع النقدي صافي التغير في الرصيد المجمع للقطاع المصرفي، ويساوي مجموع صافي التدفقات الداخلة من العوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأذونات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي.

2-3 التطورات المصرفية

سجل إقراض النظام المصرفي نمواً بنسبة 14.7% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بالقروض الممنوحة لقطاعي التجزئة والشركات الخاصة	ظلت أوضاع التمويل والسيولة المواتية قوية، مدعومة بنمو مضاعف في الودائع بلغ 15.4% على أساس سنوي	سجلت نسب جودة الأصول في النظام المصرفي لدولة الإمارات مزيداً من التحسن في الربع الثالث من عام 2025، مع تراجع في حجم القروض المتعثرة
--	--	---

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 18.1% على أساس سنوي، ليلعب 5.2 تريليون درهم بنهاية الربع الثالث من عام 2025. يتألف القطاع المصرفي في دولة الإمارات من 61 بنكاً، تضم 23 بنكاً وطنياً، و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

حققت محفظة القروض في النظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 147% على أساس سنوي، مدفوعةً بزخم اقتصادي قوي في دولة الإمارات. وكانت الدوافع الرئيسية لمحفظة القروض للبنوك في دولة الإمارات هي الإقراض للأفراد وللشركات الخاصة، إذ ارتفعاً بنسبة 16.1% و13.9% على أساس سنوي على التوالي.

وحافظت بنوك دولة الإمارات أيضاً على نمو قوي في الودائع بنسبة 15.4% على أساس سنوي، مما يدعم قدرة إقراض قوية باستمرار. وكانت الدوافع الرئيسية لهذا النمو في الودائع الشركات الخاصة والأفراد، والتي زادت بنسبة 17.5% و12.8% على أساس سنوي، على التوالي.

مؤشرات السلامة المالية

ظلت نسب رأس المال المجمعة في النظام المصرفي بدولة الإمارات كافية، وأعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى 17.4%، مدفوعة بنمو أعلى للأصول المرجحة بالمخاطر (ويرجع ذلك أساساً إلى نمو الإقراض) مقارنة بنمو رأس المال.

ظلت مستويات التمويل والسيولة في النظام المصرفي بدولة الإمارات مواتية في الربع الثالث من عام 2025، مدعومة بنمو قوي في الودائع. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 77.8%. بالإضافة إلى ذلك، ظلت السيولة ونسب التمويل المستقر أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية.

كما واصلت نسب جودة الأصول في النظام المصرفي بدولة الإمارات تحسنها بشكل كبير في الربع الثالث من عام 2025، حيث بلغت 1.6% لنسبة صافي القروض المتعثرة و3.6% لنسبة القروض المتعثرة. ويُعزى التحسن في نسب جودة الأصول إلى الانخفاض القوي في حجم القروض المتعثرة بنسبة 20.2% على أساس سنوي.

الجدول 1.3. الأصول والائتمان (مليار درهم)

الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	
5,200	4,973	4,719	4,559	4,402	إجمالي الأصول
18.1	15.4	10.9	12.0	11.4	(التغير على أساس سنوي، %)
2,479	2,334	2,240	2,181	2,162	الائتمان الإجمالي
14.7	11.1	9.4	9.5	9.1	(التغير على أساس سنوي، %)
2,012	1,911	1,869	1,843	1,860	الائتمان المحلي
8.2	5.2	5.2	6.0	6.9	(التغير على أساس سنوي، %)
467	424	371	338	302	الائتمان الأجنبي
54.5	48.9	37.3	33.1	25.1	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي

الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	
3,186	3,046	2,936	2,847	2,761	ودائع البنوك
15.4	13.1	10.5	12.9	14.1	(التغير على أساس سنوي، %)
2,891	2,789	2,689	2,601	2,548	ودائع المقيمين
13.5	12.9	10.3	12.1	14.2	(التغير على أساس سنوي، %)
295	257	249	246	213	ودائع غير المقيمين
38.0	16.0	12.5	21.9	12.3	(التغير على أساس سنوي، %)

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع (مليار درهم)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات (%)

الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	
كفاية رأس المال					
17.4	17.3	17.6	17.8	18.6	نسبة كفاية رأس المال
16.2	16.0	16.2	16.4	17.2	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.8	14.6	14.7	14.7	15.5	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
75.1	73.8	72.8	72.2	72.9	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
77.8	76.6	76.3	76.6	78.3	نسبة القروض إلى الودائع
19.0	20.6	21.4	21.3	21.2	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
جودة الأصول					
1.6	1.7	1.8	2.0	2.3	نسبة صافي القروض المتعثرة
3.6	3.9	4.3	4.7	5.2	نسبة القروض المتعثرة

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

3-3 تطورات التأمين

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسالة كافية في
الربع الثالث من عام 2025، مع نسب كفاية
رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة

سجل إجمالي المخصصات الفنية، وإجمالي حقوق الملكية زيادة بنسبة 2.2% وبنسبة 7.8% على التوالي خلال الربع الثالث من عام 2025

خلال الربع الثالث من عام 2025، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 13.7%، و6.9%، و7.9% على التوالي

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الثالث من عام 2025 من حيث أقساط التأمين المكتتبه، والمُخصصات الفنية، والمُطالبات المدفوعة وحقوق الملكية. وظل القطاع يتمتع برسملة قوية، من حيث نسب قوية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول.

وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 58 شركة، منها 22 شركة تقاعدية و10 شركات تكافل وطنية، و26 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تعمل في الدولة³، وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 514.

مؤشرات الأداء الرئيسية

خلال الربع الثالث من عام 2025، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 13.7% على أساس سنوي، ليبلغ 57.8 مليار درهم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى نمو أقساط تأمين الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 14.5% على أساس سنوي، وارتفاع أقساط التأمين الصحي بنسبة 13.9% على أساس سنوي، وأقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 9.6% على أساس سنوي، ناجمة بشكل رئيسي عن ارتفاع أقساط التأمين الجماعي على الحياة.

وارتفع إجمالي المُطالبات المدفوعة لجميع أنواع خطط التأمين بنسبة 7.9% على أساس سنوي، ليلبلغ 32.3 مليار درهم في الربع الثالث من عام 2025، وتشمل مطالبات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات وقدرها 11.7 مليار درهم، ومطالبات التأمين الصحي وقدرها 18.9 مليار درهم، ومطالبات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وقدرها 1.7 مليار درهم.

وفي الربع الثالث من عام 2025، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁴ بنسبة 2.2% على أساس سنوي، ليبلغ 99.4 مليار درهم. وارتفع حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين إلى 86.4 مليار درهم (57.9% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 83.2 مليار درهم (52.1% من إجمالي الأصول) خلال الفترة ذاتها من عام 2024.

وبلغت نسبة الاحتفاظ⁵ بأقساط التأمين المكتتبة 51.9% (30.0 مليار درهم) في الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بنسبة 53.8% (27.3 مليار درهم) في السنة السابقة.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظلّ قطاع التأمين في دولة الإمارات متمتعاً برسطة جيدة، وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية⁶ إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 434.9% في الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بـ 389.2% في الربع الثالث من عام 2024، وكان ذلك نتيجةً لزيادة الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. ارتفعت أيضاً نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات ملاعة رأس المال وبلغت 241.7% في الربع الثالث من عام 2025 مقارنةً بـ 198.5% في الربع الثالث من عام 2024. وبشكل مشابه، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان إلى 331.9% في الربع الثالث من عام 2025، مرتفعةً من 288.9% في العام السابق.

ومن حيث الربحية، فقد بلغت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة 11.6% في الربع الثالث من عام 2025. وبلغ العائد على متوسط الأصول 0.9% في الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بـ 0.5% في الربع الثالث من العام السابق.

الجدول 4.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

*2025			2024				
الربع الأول - الربع الثالث (الربع الأول + الربع الثاني + الربع الثالث)	النصف الأول (الربع الأول + الربع الثاني) (الثاني)	الربع الأول	السنة بأكملها	الربع الأول - الربع الثالث (الربع الأول + الربع الثاني + الربع الثالث)	النصف الأول + (الربع الأول + الربع الثاني) (الثاني)	الربع الأول	
57.8	40.9	23.9	65.1	50.8	35.7	21.0	1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
24.0	16.3	9.0	26.3	20.9	13.8	7.9	• الممتلكات والمسؤوليات
27.8	20.7	12.9	31.3	24.4	18.3	11.3	• التأأمين الصحي
6.0	4.0	2.0	7.5	5.5	3.6	1.8	• الأشخاص وعملیات تكوين الأموال
32.3	21.5	11.0	41.6	29.9	18.9	9.3	2- إجمالي المطالبات المدفوعة
11.7	8.0	4.5	13.7	9.5	5.7	2.6	• الممتلكات والمسؤوليات
18.9	12.3	6.0	22.8	16.5	10.7	5.2	• التأأمين الصحي
1.7	1.2	0.5	5.1	3.9	2.5	1.5	• الأشخاص وعملیات تكوين الأموال
99.4	100.1	95.5	92.2	97.2	94.2	84.3	3- الخصصات الفنية
86.4	84.4	82.0	84.9	83.2	78.7	78.5	4- إجمالي الأصول المستثمرة
149.2	147.4	142.1	155.5	159.6	154.8	146.4	5- إجمالي الأصول
32.4	31.4	31.1	31.6	30.1	28.0	28.6	6- إجمالي حقوق الملكية

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظة: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 5.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

*2025		2024					البند
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
		1- نسبة إعادة التأمين					
51.9	52.5	50.8	54.9	53.8	53.1	53.0	نسبة الاحتفاظ
		2- نسب كفاية رأس المال					
434.9	423.4	393.2	381.9	389.2	376.0	365.8	الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال
241.7	229.5	204.1	195.7	198.5	185.8	193.8	الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال
331.9	328.9	294.7	272.8	288.9	286.7	297.5	الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان
		3- نسب الأرباح					
11.6	10.5	7.3	7.3	7.1	6.0	7.6	صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة
0.9	0.9	0.8	0.3	0.5	0.7	0.6	العائد على متوسط الأصول

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظة: * بيانات تقديرية

⁵ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة.

6 تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

³ تقوم شركة أجنبية واحدة بمزاولة إعادة التأمين فقط.

4 المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والأنظمة المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

3-4 التطورات المالية

في الربع الثالث من عام 2025، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 37.9% على أساس سنوي، وفي أبوظبي بنسبة 8.7% على أساس سنوي

سجّلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي انخفاضاً في الربع الثالث من عام 2025، وتعكس كلاهما مخاطر سيادية منخفضة

أظهر استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان في الربع الثالث من عام 2025 أوضاع ائتمان مواتية تعكس الثقة المتواصلة في اقتصاد دولة الإمارات

أسواق الأسهم

ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 8.7% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025، وبلغت القيمة السوقية في المتوسط 3.1 تريليون درهم، مدفوعةً بارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى، والتي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بحرية.

وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 37.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025. بلغت القيمة السوقية متوسطاً قدره تريليون درهم، مع مساهمات متواصلة من إدراج أكبر صناديق الاستثمار العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي تحت اسم مساكن دبي ريت، وإعمار للتطوير، وهيئة كهرباء ومياه دبي، وسالك، وكانت هذه المكاسب مدعومة أيضاً بزيادة ملحوظة في سيولة السوق ونشاطه.

علاوات مُبادلة مخاطر الائتمان

شهدت علاوات مُبادلة مخاطر الائتمان لحكومة أبوظبي مزيداً من الانخفاض من 39.3 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2025 إلى 30.1 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2025. وتظل مستويات علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض مخاطر اقتصادها، وصلاية وضعها المالي، وما لديها من مصدات كبيرة في ميزانيات صناديق الثروة السيادية التي تملكها. وبظل لدى أبوظبي واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما انخفضت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لدبي، من 58.4 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2025 إلى 55.0 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2025، وظلّت عند مستويات منخفضة نسبياً.

استبيان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول توجّهات الائتمان

ظلت أوضاع الائتمان قوية خلال الربع الثالث، حيث بقيت المؤشرات على الطلب أعلى بكثير من متوسطاتها على المدى الطويل لكل من الأسر والشركات. ومن جانب العرض، واصلت المؤسسات المالية الإبلاغ عن رغبة قوية لتوفير الائتمان. استمرت الأوضاع الاقتصادية المواتية، وارتفاع دخل الأسر، والبيئة الاستثمارية الداعمة، وزيادة الإنفاق الحكومي في دعم النشاط الائتماني، وتعكس الثقة المستمرة في قوة وتوقعات اقتصاد دولة الإمارات. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تستمر الأوضاع الائتمانية الأخيرة، مما يحافظ على الزخم في كل من الطلب على الائتمان وعرضه.

الجدول 6.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

		الربع الثالث 2024	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2025	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025
سوق أبوظبي للأوراق المالية	مؤشر أسعار الأسهم*	4.5-	1.8-	1.9	8.1	8.7
	القيمة السوقية*	2860	2931	2959	3007	3128
	القيمة المتداولة**	0.6	1.7	3.3	9.2	9.4
	مؤشر أسعار الأسهم*	77	75	83	96	80
	القيمة المتداولة**	9.3	13.8	23.9	59.7	3.8
سوق دبي المالي	مؤشر أسعار الأسهم*	6.4	22.4	22.6	35.6	37.9
	القيمة السوقية*	733	821	912	953	1014
	القيمة المتداولة**	6.3	22.2	26.1	38.9	38.3
	مؤشر أسعار الأسهم*	24	33	40	4.3	43
	القيمة المتداولة**	-21.3	51.4	64.9	99.1	76.0

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم للفترة
** تشير إلى القيم في نهاية الفترة

الجدول 7.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2025			2024		
الربع الثالث*	الربع الثاني*	الربع الأول*	الربع الرابع*	الربع الثالث*	
30.1	39.3	39.2	42.5	39.8	أبوظبي
55.0	58.4	59.2	62.4	62.0	دبي

المصدر: بلومبيرغ

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	--

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504